الملتقى الدولي السابع حول:
"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.
يومي 03-04 ديسمبر 2012

# استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية

# Using a Retention Rate and Exploited Capacity Ratio in the Analysis of the Actuarial Portfolio Risks

**اسم الباحث: د. حساني حسين**

أستاذ إدارة الخطر والتأمين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

**رقم الجوال:** +213662380851

**البريد الالكتروني:**hocinef2001@yahoo.fr

**اسم الباحثة: نور الحميدي**

أستاذة بقسم الإحصاء ونظم المعلومات، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.

**رقم الجوال:** +963 949 189360

**البريدالالكتروني:**n.27112007@yahoo.com

**الملخص**

يعتبر كلاً من مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة من بين أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية، إلى جانب أهميتهما في تحديد الأهداف ورسم السّياسات المتعلقة بإعادة التأمين.

بالاعتماد على بيانات الشّركة المتحدة للتأمين السّورية للفترة 2007-2010، توصلنا إلى وجود ارتباطٍ قويٍّ بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ، إضافة إلى وجود ارتباطٍ قويٍّ أيضاً بين نسبتي الطّاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لدى هذه الشركة، فضلاً عن تأثر نسبة أخطار إعادة التأمين عكساً مع معدل الاحتفاظ.

**الكلمات المفتاحية:** معدل الاحتفاظ، المحفظة التأمينية،

**Abstract**

In this study, we try to prove the importance of the retention rate and exploited capacity ratio indicators in the analysis of the actuarial portfolio risks in the insurance companies. In addition to their importance in the determining of the goals and reinsurance policies.

We have analyzed the available data during the period 2007-2010, we have found that there is a strong correlation between the exploited capacity ratio and the retention rate and a strong correlation also exists between exploited capacity ratio and ratio of the risks size of the actuarial portfolio of United Insurance, and we have found that there is a negative relationship between the reinsurance risks ratio and the retention rate.

**Key words:** Retention rate, Actuarial portfolio, Reinsurance risks, Underwriting change.

أخطار إعادة التأمين، التغير في الاكتتاب.

**المقدمة:**

تغيّر هيكل السّوق السّورية للتأمين خلال السّنوات السّت الماضية، فبعد أن كانت هذه السّوق مقتصرة على مؤسسة حكومية وحيدة للتأمين، فُتح مجال المنافسة أمام شركات تأمين خاصّة لممارسة دورها في تفعيل وتنشيط القطاع التأميني، مما يستدعي ضرورة دراسة وتحليل أخطار محافظها التأمينية Actuarial Portfolio، وهذا بالاعتماد على مجموعة مقاييس متعلقة بحجم الأخطار[1] والتغير في الاكتتاب وكذلك حجم أخطار إعادة التأمين، بالإضافة إلى تبيان دور معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية وتقييم نتائجها للوصول إلى محفظةٍ تأمينيةٍ متوازنةٍ، واستغلال طاقة شركات التأمين في السّوق السّورية للتأمين. بالرّغم من أنّ التأمين يعمل على تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمَّن لهم، وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع، إلّا أنّ ذلك يهدد كيان الشّركة ووجودها عن طريق الاكتتابات والأخطار غير الجيّدة، وهذا بدوره يدفع هذه الشّركات (المؤمِّن) إلى ضرورة الاهتمام بتوازن وربحية محفظتها التأمينية.

للدراسة **أهمية** بالغة في كونها محاولةً جادةً لتحليل أخطار المحفظة التأمينية من أجل التخفيف منها وتلافيها وتقوية المركز المالي لشّركة التأمين عن طريق الاستعانة بمؤشرات كميّة. كما لا بُدّ من التنويه إلى ندرة الدّراسات المتخصصة في مجال إدارة أخطار شركات التأمين في المكتبة العربية عموماً، ممّا يجعلها مساهمة مهمة نحو إثرائها.

أهم **أهداف** الدّراسة نوجزها في النقاط التالية:

- تحليل أخطار المحفظة التأمينيّة عبر مجموعةٍ من المقاييس الكميّة،
- دراسة العلاقة بين نسبة الطّاقة الاستيعابية للشّركة المدروسة ومعدل الاحتفاظ لديها،
- تبيان دور نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة ومعدّل الاحتفاظ في تحليل أخطار المحفظة التأمينية،
- تقديم التوصيات الملائمة لإدارة فعّالة لمخاطر المحفظة التأمينية.

انطلاقاً من هذه المعطيات، سنحاول في هذه الدّراسة الإجابة على **إشكالية البحث** التالية: ما هو دور مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة لشركة التأمين في إدارة حجم الأخطار والتغير في الاكتتاب وأخطار إعادة التأمين؟

لتحقيق أهداف الدّراسة قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين لاختبارهما:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ.
2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبتي الطّاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية.

لمعالجة إشكالية الدّراسة، قمنا بتحليل البيانات المتوفّرة عن المحفظة التأمينية الخاصّة بالشّركة المدروسة (الشّركة المتحدة للتأمين كونها أول شركة خاصة خاضت تجربة أعمال التأمين في السّوق السّورية) للفترة (2007 -2010)، وتحليل أخطار محفظتها باستخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة، بهدف التوصّل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، وقد استخدمنا كذلك حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية PASW Statistics 18 وبرنامج Microsoft Office Excel.

أهم ما **توصّلت إليه بعض الدّراسات السّابقة** ذات العلاقة التي يمكن تلخيصها كما يلي:

1. استخدمت **دراسة** (**Marker**، **1998**)[2] نظرية سلاسل ماركوف في تحليل معدلات الاحتفاظ وبينت مدى تأثير متغيرات التأمين الرئيسة في ذلك. إذْ تحدّد سلاسل ماركوف للزبون عدد المرات المتتالية التي يؤمّن فيها عند شركة التأمين، وأوضحت الدّراسة باستخدام جداول البيانات عملية تغيير معدلات الاحتفاظ بوساطة احتمالات التحوّل في سلاسل ماركوف. حيث أنّ مفتاح التغيير يتمّ عن طريق معدل الرّبحية والحصّة السّوقية، كما تضمنت الدّراسة مناقشة نموذج العلاقة المتبادلة مع نموذج سياسة العمر المبكّر للباحثين دي أركي D'Arcy ودوهرتي Doherty اللذان ناقشا ظاهرة التعمير.
2. اهتمّت **دراسة** (**Ibrahim**، **2000**)[3] بدراسة معيار التوازن لتخفيض قابلية شركة التأمين للخسارة المالية، من خلال ضبط تنازل شركة التأمين بمعدل احتفاظ في إعادة التأمين المحسوب على أساسٍ اكتواريٍّ سليمٍ، حيث تمّ مناقشة العوامل والمعايير المؤثرة في معدلات الاحتفاظ، وتحديد مستوى الاحتفاظ المطلق. وقد تمّ تطبيق النموذج على شركة الشرق للتأمين المصرية.
3. ركّزت **دراسة** (**أحمد**، **2000**)[4] على الاتجاهات الحديثة لقياس الطّاقة الاستيعابية لشركات التأمين المصرية، وذلك للوصول إلى برنامج لإعادة التأمين الموائم للطّاقة الاستيعابية لهذه الشّركات من أجل تحقيق التوازن اللازم في المحفظة التأمينية. كما تناولت الدّراسة النّظرية الكلاسيكية الخطر والعلاقة بين رأس المال المعرّض للخطر وحجم الأقساط الصافية وإجمالي التعويضات. وتوصلت إلى صياغة نموذجٍ كميٍّ يمكن عن طريقه تحديد حد الاحتفاظ للشّركة بطريقةٍ سليمةٍ بالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأساسية لمحفظة التأمينات.

**أقسام الدّراسة:** لمعالجة الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية:

**– دور معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية.**

**– دراسة تطبيقية للشّركة المتحدة للتأمين.**

**أولا– دور معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية:**

يعتبر تقدير مؤشري معدّل الاحتفاظ Retention Rate ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة Exploited Capacity Ratio من أصعب الأمور عند وضع برنامج إعادة التأمين وقد أجريت محاولاتٌ عديدةٌ للتغلب على ذلك باستخدام الأساليب الرّياضية والإحصائية، من دون حلّ الإشكالية بشكلٍ نهائيٍّ، ويبقى بذلك عنصر الخبرة أهمّ عاملٍ لتقدير وتحديد البرنامج المناسب الذي يحقق التوازن في المحفظة التأمينية.

## 1– مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة:

يقيس معدل الاحتفاظ صافي الأقساط المكتتبة[5] ( $WP_{net_t}$ ) في السّنة t إلى إجمالي الأقساط المكتتبة[6] ( $WP_{Gross_t}$ ) في السّنة نفسها، ويعطى معدل الاحتفاظ ( $\mathrm{Re}t_t$ ) اعتماداً على التعريف النّظري له بالشّكل التالي:

$$\mathrm{Re}t_t = \frac{WP_{net_t}}{WP_{Gross_t}} \times 100 ........(1)$$

والمدى المقبول لهذا المعدّل هو أن يكون أكبر من 50%، ويُظهر معدّل الاحتفاظ بالأقساط مدى اعتماد الشّركة على معيدي التأمين Reinsurers، ولارتفاع هذا المعدّل دلالاتٌ تأمينيةٌ هامّةٌ، نذكر منها[7]:

1. انتقاء شركة التأمين للعمليات التأمينية التي تقبلها رغم الظّروف المنافسة الحادّة.
2. توفّر الملاءة المالية Financial Solvency للشّركة لكي تمكّنها من سداد نصيبها من التعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها.
3. وجود إدارةٍ تأمينيةٍ واعيةٍ قادرةٍ على اتخاذ القرار المناسب في عملية إعادة التأمين.

يمثل معدل الاحتفاظ قيمة الأقساط التي تحتفظ بها شركات التأمين ضمن طاقتها الاستيعابية من إجمالي الأقساط المكتتبة بكل فرعٍ من فروع التأمين، وتقوم شركات التأمين المباشرة بإعادة تأمين ما يزيد عن معدّل الاحتفاظ لدى شركات إعادة التأمين المحلية و/أو العالمية. فزيادة معدلات احتفاظ شركة التأمين يتبعه زيادة الطّاقة الاستيعابية للسّوق في مجمله، وهذا دون إهمال الأسس الفنية السّليمة لعملية الاكتتاب[8].

أما مؤشر نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة( $EC_t$ )، فيمكن تعريفه بأنّه عبارة عن نسبة صافي الأقساط المحصلة Earned Premiums ( $EP_t$ )[9] إلى صافي حقوق المساهمين Stockholder Equity ( $St_t$ )[10]. ويسمح هذا المؤشر باتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ما إذا كانت الشّركة المدروسة حالياً تستغل كامل طاقتها الاستيعابية عن طريق اكتتاباتها.
تستخدم نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة في تحديد مدى قدرة شركة التأمين على استغلال كلّ طاقتها الاستيعابية، وفي تلبية احتياجات السّوق التأمينية، ومعرفة فيما إذا كانت تلك السّوق بحاجة لدخول شركات جديدة تلبي حاجتها. وتقاس نسبة

الطّاقة الاستيعابية المستغلة اعتماداً على التعريف النظري لها وفق العلاقة الآتية:

$$EC_t = \left[ \frac{EP_t}{St_t \times 4} \right] \times 100 ...........(2)$$

مع العلم نّ الطاقة الاستيعابية المسموح بها تساوي أربعة أضعاف إجمالي حقوق المساهمين.

**2– مقاييس أخطار المحفظة التأمينية:**

حتى تتمكن شركة التأمين من إدارة أخطار المحفظة التأمينية، ينبغي أولاً فهم الخطر وآليات إدارته لتخفيض احتمال ومقدار الخسائر غير المتوقعة[11]، فضلاً عن استخدام نسب لقياس حجم الأخطار Risks التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لشركة التأمين، وذلك على النّحو الآتي[12]:

- **نسبة حجم الأخطار Ratio of Risks Size:**

تقيس صافي الأقساط المكتتبة Net Premiums Written ( $WP_{Net_t}$ ) إلى الفائض Surplus ( $S_t$ )، والمدى المقبول لها من 220 % إلى 300%، وتعطى نسبة حجم الأخطار( $rs_t$ ) في السّنة t وفق العلاقة الآتية:

$$rs_t = \left( \frac{WP_{Net_t}}{S_t} \right) \times 100 .........(3)$$

تعبّر هذه النّسبة عن الأخطار التي تتعرّض لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلّبات غير المواتية في نتائج المحفظة التأمينية، ويعكس قدرة الشّركة على مواجهة تلك التقلّبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظة، والهدف من هذا المقياس هو تبيان حجم صافي الأقساط المكتتبة كالتزام وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية (الفائض أو إجمالي حقوق المساهمين)، وكلّما زادت هذه النّسبة كلّما زادت الخطورة على رأس المال.

- **نسبة التغيّر في الاكتتاب Ratio of Change in Underwriting**:

يُظهر هذا المقياس التغيّر في حجم الأقساط الصّافية لسنة ما( $WP_{Net_t}$ ) مقارنة بالسّنة التي قبلها( $WP_{Net_{t-1}}$ )، وتعطى نسبة التغير في الاكتتاب $\Delta U$ بالشّكل التالي:

$$\Delta U = \left( \frac{WP_{Net_t}}{WP_{Net_{t-1}}} - 1 \right) \times 100 ........(4)$$

يتراوح المدى المقبول لهذه النّسبة بين 33%– و33%+، غير أنّ الزّيادة في حجم صافي الأقساط المكتتبة تتطلّب زيادةً في رأس المال والاحتياطيات.

- نسبة أخطار إعادة التأمين **Reinsurance Risks Ratio**:

من خلال هذا المؤشر، يمكن معرفة مدى القدرة على تحديد حجم الأخطار المنقولة لمعيدي التأمين، وتساوي نسبة مساعد الفائض Surplus aid ($\Gamma S_t$) إلى الفائض Surplus ($S_t$)، ويعطى مؤشر أخطار إعادة التأمين ($\mathrm{Re}\,R_t$) في السّنة t كما يلي:

$$\mathrm{Re}\,R_t = \frac{\Gamma S_t}{S_t} \times 100 .........(5)$$

حيث أنّ مساعد الفائض= عمولة إعادة التأمين عن الأخطار المتنازل عليها × الأقساط غير المحصلة Unearned Premiums لعمليات إعادة التأمين عن الأخطار المتنازل عليها.

والمدى المقبول لمؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين يكون أقل من 25%، فزيادة هذه النّسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين وتعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي الأقساط المكتتبة.

**ثانياً– دراسة تطبيقية للشّركة المتحدة للتأمين:**

شهدت السّوق السّورية للتأمين في السّنوات الأخيرة العديد من التغيّرات، حيث دُعّمت السّوق بهيئة الإشراف على التأمين بموجب المرسوم رقم (68) لعام 2004، و كذا المرسوم رقم (43) لعام 2005 الخاص بالتأمين، والذي ركّز على ضرورة تطوير الصّناعة التأمينية[13]، ممّا ساهم في فتح السّوق السّورية للتأمين أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، ومُنح الاعتماد لعدة شركات خاصّة، حيث وصل عددها مؤخراً إلى 12 شركة تأمين خاصّة منها شركتان تكافليتان، بالإضافة إلى المؤسسة العامّة السّورية للتأمين كمؤسسةٍ حكوميةٍ تابعة للقطاع العام.

اقتصرنا في هذه الدّراسة على الشّركة المتحدة للتأمين كونها أوّل شركة تأمين خاصة تمّ الترخيص لها للممارسة عمليات التأمين في السّوق السّورية، بالإضافة إلى استعداد إدارتها بموافاتنا بالبيانات المطلوبة.

**1– نشأتها وسياستها التأمينية:**

تأسست الشّركة المتحدة للتأمين كشركةٍ مساهمةٍ بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (11/م.و) بتاريخ 2006/02/06، وتمّ الترخيص لها بمزاولة أعمال التأمين من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية وفقا للقرار رقم 27/100 الصادر بتاريخ 2006/06/04، حيث يقع مركزها الرئيس بمدينة دمشق وتزاول عملياتها التأمينية بفروعها المنتشرة في كلّ المحافظات السّورية[14].

تعدّ المتحدة للتأمين أول شركة خاصّة في سورية برأس مال يقدر بـ 850 مليون ليرة سورية، مملوكة للشّركة المتحدة للتأمين

اللبنانية وكذلك الشّركة المتحدة للتأمين السّعودية.

استطاعت الشّركة خلال أعوامها الخمسة الأخيرة تحقيق محفظةٍ تأمينيةٍ متوازنةٍ، حيث لم ترتكز أعمالها على نوعٍ واحدٍ من أنواع التأمين بل شملت محفظتها عدة أنواع. أمّا بالنّسبة لتوظيفاتها المالية، فرغم قلة القنوات الاستثمارية وتراجع أسعار الفائدة على الودائع إلا أنّها حققت عوائد مالية بلغت **أكثر** من 99 مليون ليرة سورية سنة 2010، علماً أنّ الفوائد على الودائع المجمّدة تراوحت ما بين 7% و8% في السّنة نفسها.

توفّر الشّركة المتحدة للتأمين لزبائنها العديد من الخدمات التأمينية في السّوق السّورية، أهمها تأمين السّيارات، والتأمين البحري، والتأمين الصّحي، وتأمين الحريق، والتأمين الهندسي، والتأمين عن المسؤولية المدنية بمختلف أنواعها، والتأمين على الحياة، والتأمين ضد السّرقة، والتأمين على أخطار السّفر إلى الخارج.

### 2- مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في الشّركة المتحدة للتأمين:

لدى تطبيق العلاقة (1) على البيانات المتاحة في الجدول أدناه حصلنا على تطوّر معدّل الاحتفاظ لدى شركة المتحدة للتأمين خلال الفترة المدروسة كالآتي:

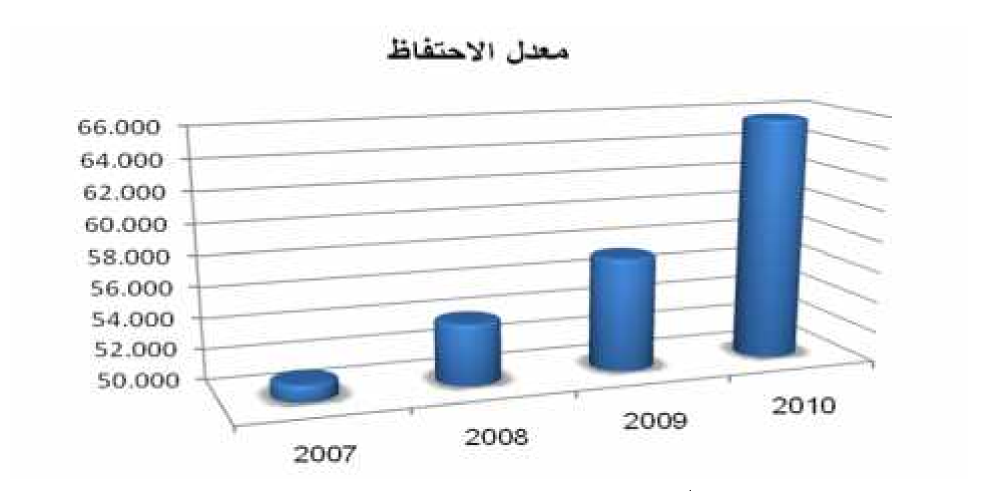
**الجدول رقم (1): معدلات الاحتفاظ للشّركة المتحدة للتأمين خلال الفترة (2007-2010) (القيمة بالليرة السّورية)**

| السنوات | صافي الأقساط المكتتبة $WP_{net_t}$ | إجمالي الأقساط المكتتبة $WP_{Gross_t}$ | معدل الاحتفاظ (%) $\mathrm{Re}\,t_t$ |
|---|---|---|---|
| **2007** | 347,289,075 | 679,942,959 | 51.076 |
| **2008** | 522,049,026 | 966,892,974 | 53.992 |
| **2009** | 607,697,165 | 1,058,746,123 | 57.398 |
| **2010** | 726,801,391 | 1,106,122,198 | 65.707 |

**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النّشاط للسّنوات المعنية للشّركة المتحدة للتأمين.**

عند قراءة العمود الأخير من الجدول نجد أنّ معدّلات الاحتفاظ ضمن الحدود المعقولة وهي أكبر من 50%، مع تزايدٍ طرديٍّ خلال السّنوات المدروسة. وبهذا يمكن الاستنتاج بأنّ الشّركة قادرة على تقليل الاعتماد على عمليات إعادة التأمين، كون زيادة الاعتماد على شركات أخرى له تأثيرٌ سلبيٌّ على حجم أخطار المحفظة التأمينية. فمن وجهة نظر الباحثين تسهم المعدلات المرتفعة للاحتفاظ بالأخطار والأقساط في تدعيم المركز المالي للشّركة والطاقة الاستيعابية لها، كما تحافظ على الأقساط المكتتبة من عمليات التنازل لمعيدي التأمين سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، مما يزيد من القدرات التنافسية لدى المتحدة للتأمين في السّوق السّورية للتأمين. والشّكل البياني الموالي يوضح التطوّر المتزايد في معدلات الاحتفاظ خلال الفترة المدروسة.

**الشّكل البياني رقم(1): تطور معدلات الاحتفاظ للشّركة المتحدة للتأمين خلال الفترة (2007–2010)**




**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النشاط للسنوات المعنية للشركة المتحدة للتأمين.**

كما ثبت وجود علاقة طردية بين رأس مال الشّركة المدفوع واحتياطاتها، العلاقة التي لا بُدّ من أخذها بعين الاعتبار عند أيّة محاولة لتقدير معدلات الاحتفاظ بأسلوبٍ سليمٍ[15].

فيما يخص نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة، فسنعتمد العلاقة رقم (2) لحسابها في المتحدة للتأمين وفق الجدول الآتي:

**الجدول رقم (2): الطّاقة الاستيعابية المستغلة للشّركة المتحدة للتأمين السّورية خلال الفترة(2007–2010)**

**(القيمة بالليرة السّورية)**

| السنوات | الفائض ( إجمالي حقوق المساهمين) $St_t$ | صافي الأقساط المكتسبة $EP_t$ | الطاقة الاستيعابية النظرية (المتاحة) $St_t \times 4$ | نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة $EC_t$ (%) |
|---|---|---|---|---|
| **2007** | 925,239,552 | 237,853,425 | 3,700,958,208 | 6.427 |
| **2008** | 964,092,797 | 409,010,578 | 3,856,371,188 | 10.606 |
| **2009** | 994,457,802 | 549,819,398 | 3,977,831,208 | 13.822 |
| **2010** | 1,060,074,606 | 678,211,725 | 4,240,298,424 | 15.994 |

**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النشاط للسّنوات المعنية للمتحدة للتأمين.**

من خلال الجدول نجد أنّ المتحدة للتأمين لم تغطي اكتتاباتها طاقتها الاستيعابية بالكامل، حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 925,239,552 ل. س في عام 2007، في حين يُفترض أن تستوعب هذه الشّركة صافي أقساط 3,700,958,208 ل. س، لكن نجد فعلياً أنّ صافي الأقساط 237,853,425 ل.س، وهذا يعني أنّ نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة تعادل6.427 % من الطّاقة المتاحة. بينما في عام 2010 بلغت نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة 15.994% من الطّاقة المتاحة، أي أنّه

يوجد تطوّر في طاقتها المستغلة نتيجة لتبلور تجربتها في السّوق السّورية للتأمين. كما نستخلص بأنّ المتحدة للتأمين لم تستغل سوى نسبةٍ ضئيلةٍ جداً من طاقتها الاستيعابية، وهذا يعني أنّه ينبغي عليها بذل المزيد من الجهد في الاستفادة أكثر من هذه الطّاقة غير المستغلة.

آخذين بالحسبان أنّ الطاقة الاستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين أو إعادة التأمين الاكتتاب به دون تعريض هامش ملاءتها المالية للخطر، تضطر شركات التأمين في كثير من الأحيان قبول تأمينات تفوق قيمتها الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية، مما يدفعها للجوء إلى إعادة التأمين لزيادة طاقتها الاستيعابية وفق الصيغ المعروفة وحسب خصوصية فروع التأمين.

و لمعرفة مدى العلاقة بين نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة ومعدّل الاحتفاظ استخدمنا معامل ارتباط بيرسون Pearson Coefficient مع مراعاة المكونات الثلاثة الرئيسة للارتباط وهي القوة والاتجاه والمعنوية[16]، من خلال صياغة الفرضية الأولى على الشّكل التالي:

**فرضية العدم** $H_0$ : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدّل الاحتفاظ.

**الفرضية البديلة** $H_1$ : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدّل الاحتفاظ.

فكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي بعد تشغيل البيانات في برنامج **SPSS**:

**الجدول رقم (3): دراسة العلاقة الارتباطية بين نسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة ومعدّل الاحتفاظ للمتحدة للتأمين خلال الفترة المدروسة**

| معامل الارتباط بيرسون<br>**Pearson Correlation** | مستوى المعنوية<br>**Sig. (2-tailed)** | حجم العينة<br>N |
|---|---|---|
| 0.921 | 0.079 | 4 |

**المصدر: الباحثين من واقع تشغيل البيانات في برنامج SPSS.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ معامل الارتباط بيرسون بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ بلغ 0.921، وهو ارتباط قوي جداً، وطردي لكنه غير معنوي عند مستوى دلالة مقترح 0.05، وذلك بسبب صغر حجم العينة، لذا نقبل الفرضية البديلة.

من هنا يمكن استنتاج أنّ الطاقة الاستيعابية ورأسمال المتحدة للتأمين، الذي يبلغ 850 مليون ليرة سورية، يسمحان لها بالاحتفاظ بنسب أكبر من الأخطار التي تقدّر قيمتها بأضعاف أحجام رؤوس أموال شركات التأمين السّورية الأخرى، ممّا يدعم من قدراتها التنافسية مقارنة بغيرها من شركات التأمين العاملة في السّوق السّورية للتأمين.

## 3– مقاييس أخطار المحفظة التأمينية للمتحدة للتأمين:

فيما يخص مؤشر **نسبة حجم الأخطار**، وبتطبيق العلاقة رقم (3) نحصل على بيانات الجدول الآتي:

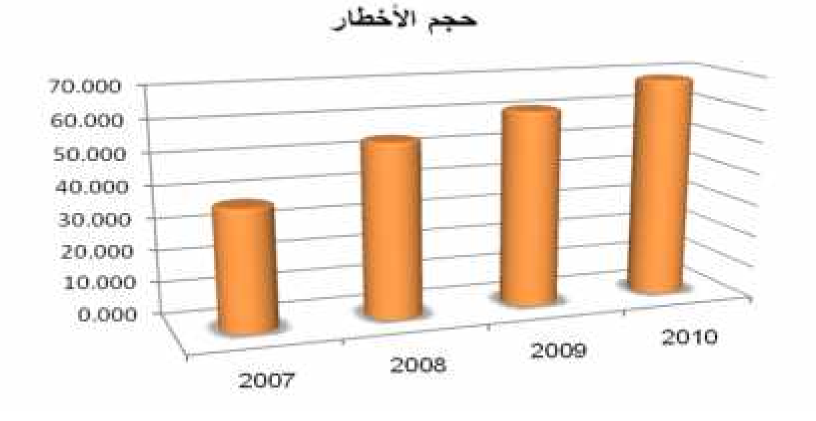
**الجدول رقم(4): نسب حجم الأخطار للشركة المتحدة للتأمين خلال الفترة (2007–2010) (القيمة بالليرة السّورية)**

| السّنوات | صافي الأقساط المكتتبة $WP_{Net_t}$ | الفائض $S_t$ | نسبة حجم الأخطار(%) $rs_t$ |
|---|---|---|---|
| **2007** | 347,289,075 | 925,239,552 | 37.535 |
| **2008** | 522,049,026 | 964,092,797 | 54.149 |
| **2009** | 607,697,165 | 994,457,802 | 61.108 |
| **2010** | 726,801,391 | 1,060,074,606 | 68.561 |

**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النّشاط للسّنوات المعنية للمتحدة للتأمين.**

من خلال الجدول، تبين نسب حجم الأخطار خلال الفترة المدروسة مدى قدرة الشّركة على مواجهة التقلبات في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظة التأمينية، ولما كان المدى المقبول هو من 220% إلى 300%، فإنّ ذلك يشير إلى أنّ المتحدة للتأمين لا تعمل بكامل طاقتها، وتعمل عند ثلث أو أقل من ثلث الطّاقة الإنتاجية لشركات التأمين العادية، رغم أنّها شركة خاصة، ويظهر هذا التطوّر في نسب حجم الأخطار خلال الفترة المدروسة عبر الشّكل البياني أدناه.

**الشكل البياني رقم2: تطوّر نسب حجم الأخطار للشّركة المتحدة للتأمين خلال الفترة(2007–2010)**




**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النشاط للسّنوات المعنية للمتحدة للتأمين.**

وحتى نختبر الفرضية الثانية يمكن أيضاً صياغتها إحصائياً على الشّكل الآتي:

**فرضية العدم** $H_0$ : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرّض

لها المحفظة التأمينية.

**الفرضية البديلة** $H_1$ : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية.

نستخدم معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرّض لها المحفظة التأمينية للشّركة المتحدة للتأمين، وفق الجدول أدناه.

**الجدول رقم(5): دراسة العلاقة الارتباطية بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار للمتحدة للتأمين خلال الفترة المدروسة**

| معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation | مستوى المعنوية Sig. (2-tailed) | حجم العينة N |
|---|---|---|
| 0.993** | 0.007 | 4 |

**المصدر: من واقع تشغيل البيانات في برنامج SPSS.**

نلاحظ أنّ معامل الارتباط قد بلغ 0.993 عند مستوى معنوية 0.007، والعلاقة دالّة معنوياً. لذا نقبل الفرضية البديلة، ممّا يعني أنّه كلّما زادت الطّاقة الاستيعابية ستزيد تدريجياً الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لشركة التأمين المدروسة.

فيما يخص مؤشر **نسبة التغير في الاكتتاب**: نطبق العلاقة رقم(4) لنحصل على نسب التغير في الاكتتاب كما يلي:

**الجدول رقم(6): تطور نسب التغير في الاكتتاب للشّركة المتحدة للتأمين خلال الفترة (2007– 2010) (القيمة بالليرة السّورية)**

| السّنوات | صافي الأقساط المكتتبة $WP_{Net_t}$ | نسبة التغير في الاكتتاب(%) $\Delta U$ |
|---|---|---|
| **2007** | 347,289,075 | ....... |
| **2008** | 522,049,026 | 50.321 |
| **2009** | 607,697,165 | 16.406 |
| **2010** | 726,801,391 | 19.599 |

**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النّشاط للسّنوات المعنية للمتحدة للتأمين.**

بما أنّ التغير في الاكتتاب خلال العامين 2009 و2010 ضمن المدى المقبول، فنميل للقول بأنّ الشّركة المتحدة للتأمين غير معرّضة للخطر، وأنّ نشاطها التأميني جيّد. لذا فهي بعيدة عن أيّة مشاكل مالية وإدارية يمكن أن تلحق بها. لكن أيّة زيادة لحجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى قد يعرّض شركة التأمين للخطر كما في عام 2008، حيث بلغت نسبة التغير في الاكتتاب50.321 %، وهي أعلى من المدى المسموح به. بالمنطق نفسه فإنّ نقص حجم الاكتتاب عن المدى المقبول

يعني انكماش النّشاط التأميني بنسبة كبيرة قد يؤدي إلى مشاكل مالية وإدارية تتعرّض لها شركة التأمين.

أما مؤشر **نسبة أخطار إعادة التأمين**، فنطبق العلاقة رقم (5) لحسابه وفق الجدول أدناه.

**الجدول رقم** (7): **نسب أخطار إعادة التأمين للشركة المتحدة للتأمين خلال الفترة (2007-2010)**

**(القيمة بالليرة السّورية)**

| السّنوات | مساعد الفائض $\Gamma S_t$ | الفائض $S_t$ | نسبة أخطار إعادة التأمين(%) $\mathrm{Re}\, R_t$ |
|---|---|---|---|
| **2007** | 6,608,761- | 925,239,552 | 0.714- |
| **2008** | 92,104,981 | 964,092,797 | 9.554 |
| **2009** | 65,860,052 | 994,457,802 | 6.623 |
| **2010** | 62,297,492 | 1,060,074,606 | 5.877 |

**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النشاط للسنوات المعنية للمتحدة للتأمين.**

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ نسبة حجم الأخطار من حيث إعادة التأمين أثناء الفترة المدروسة أقل من 25%، لذا فالمتحدة للتأمين ستكون بعيدة في الوقت الحاضر عن الأخطار المرتبطة بملاءتها المالية. ولا بُدّ من التنويه إلى أنّ انخفاض هذا المؤشر عن 25%، يعكس ارتفاع احتفاظ شركة التأمين مما لا يعرّضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي الأقساط المكتتبة. وبالتالي فهناك تأثيرٌ عكسيٌّ لمعدل الاحتفاظ لنسبة أخطار إعادة التأمين لدى الشّركة. و يمكن توضيح التطوّر الحاصل في أخطار إعادة التأمين من خلال الشّكل البياني أدناه.

**الشّكل البياني رقم(3): تطور نسب أخطار إعادة التأمين للشّركة المتحدة للتأمين خلال الفترة (2007-2010)**




**المصدر: الباحثين اعتماداً على تقارير النّشاط للسّنوات المعنية للمتحدة للتأمين.**

بالاعتماد على المقاييس الثلاثة للمحفظة التأمينية المتمثلة في نسب حجم الأخطار، والتغير في الاكتتاب وحجم أخطار إعادة التأمين، يمكن أن تسمح لمتخذ القرار (المسيّر) أن يحصل على تحليلٍ أفضل لأخطار المحفظة التأمينية للمتحدة للتأمين، وتعطيه

مقاربات أكثر وضوحاً لإدارة مخاطرها بطريقة علميةٍ سليمةٍ.

**الخاتمة (النتائج والتوصيات):**

تعاني المحفظة التأمينية لشركة التأمين من مجموعة كبيرة من الأخطار، وهناك عدة مقاربات لإدارةٍ فعّالةٍ لهذا الكم من الأخطار، أهمها استخدام مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة لتحليل أخطار تلك المحفظة.

لقد **توصلنا** من خلال دراسة حالة الشّركة المتحدة للتأمين باعتبارها شركةً رائدةً في القطاع التأميني الخاص في سورية إلى:

1. تواجه هذه الشّركة منافسةً قويةً في السّوق السّورية للتأمين، إلّا أنّ معدّلات احتفاظاتها، وطاقاتها الاستيعابية التي هي ضمن الحدود المقبولة يساعداها في تدعيم مركزها المالي، وبذلك تمنحها ميّزة تنافسية أفضل من مثيلاتها.
2. لا تواجه الشّركة المتحدة للتأمين أيّة مشاكل مالية، وهذا لكون التغيّر في الاكتتاب يعتبر ضمن الحدود المقبولة في عامي 2009 و 2010، كما أنّ نشاطها التأميني جيّد، ومؤشر أخطار إعادة التأمين أقل من 25 %، ممّا يعكس عدم تعرّض الشّركة للأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين.
3. يمكن لمقاييس أخطار المحفظة التأمينية أن تعطي فكرةً عن واقع والمستقبل القريب لكيفية إدارة مخاطر الشّركة المتحدة للتأمين، مما يساعد في مواجهة التقلّبات التي يمكن أن تتعرّض لها محفظتها التأمينية.

أهم **توصيات الدّراسة**، والتي يمكن أن تساعد أكثر في إدارةٍ أفضل لمخاطر الشّركة، نوجزها كما يلي:

1. ضرورة البحث عن طرق رياضية لتقدير معدّلات الاحتفاظ بأسلوبٍ علميٍّ سليمٍ وخاصة على المدى البعيد، ممّا يشجّع في استغلال أمثل للطّاقة الاستيعابية للشّركة المتحدة للتأمين.
2. ينبغي الاهتمام أكثر بدور رأسمال الشّركة المدروسة واحتياطاتها، لتقليل الخطورة التي يمكن أن تتعرّض لها المحفظة التأمينية من خلال حجم أخطار الاكتتاب وتغيراته وأخطار إعادة التأمين.
3. ضرورة البحث عن مؤشرات أخرى يمكن أن تدرس أخطار المحفظة التأمينية، بتطوير الأدوات الرّياضية المتاحة، وإشراك الباحثين في هذا المجال لمعالجة مثلى للأخطار التي تتعرّض لها المحفظة التأمينية.

بالرغم من أنّنا درسنا حالة الشّركة المتحدة للتأمين كشركة تأمين تابعة للقطاع الخاص في سورية، إلّا أنّه يمكن الاستفادة بمّا ورد في الدّراسة من مقاييس ومؤشرات يمكن تطويرها وتعميمها على شركات تأمين أخرى. فهذه المقاييس والمؤشرات الكميّة ببساطتها إلّا أنّ العمل بها مهمل في كثير من شركات التأمين العاملة بدولنا العربية، وهذا بالرّغم من دورها الكبير في تنبيه شركات التأمين بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وضرورة تصحيح وضعها المالي في الوقت المناسب.

**الهوامش:**

---

[1] هي المجال الكامل للأخطار التي تضمنها شركة التأمين، ويساعد تقسيم المحفظة في تحديد رأس المال اللازم لتغطية كل فرع من فروعها.

[2] Marker, Joseph O., 1998- **Studying Policy Retention Rates Using Markov Chains**, p: 775-806.

[3] Ibrahim, Azza Abdel Salam, 2000-**Setting Retention for Quota Share Reinsurance Treaty (Applied Study on Al-Chark Insurance Company**, the Egyptian Journal for Commercial Studies, vol (24),N° (1), p:71-84.

[4] **أحمد** مصطفى عبد الغني، 2000– **الاتجاهات الحديثة لقياس الطاقة الاستيعابية ومعدل الاحتفاظ**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية الاقتصاد، المجلد (24)، العدد (1)، ص: 339–379.

[5] يمثل الأقساط المكتتبة لدى شركة التأمين بعد طرح الأقساط المحوّلة لمعيد التأمين les primes émises net des primes cedées en reassurance.

[6] يمثل الأقساط المستحقة بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها شركة التأمين les primes émises، وتمثل ما يدفعه المؤمَّن له مقابل تعويضه عن الضرر.

[7] الخولي حسني أحمد، 2010– **التحديد الكمي للمستهدف من الطلب على فرع تأمين الحريق في ضوء المحددات المرتبطة بتحقيقه بسوق التأمين المصري**. مجلة الرائد العربي، السنة (26)، العدد (107)، الربع (4)، صادرة عن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بدمشق، سورية، ص: 39–51.

[8] يوسف محمد محمود، **الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين**، ملتقى الكويت للتأمين، يومي 28 و 29 ماي 2008: عن الموقع: http://www.kuwaitinsuranceforum.com/KIF/proceedings.htm, consulté le 06/08/2012.

[9] تمثل أقساط التأمين الخاصّة بالفترة المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية بعد إجراء التسويات الخاصّة بالأقساط غير المحصلة، وتعطي الأقساط المحصلة مؤشراً مهمّاً عند قياسها بالتعويضات (المطالبات) المتكبّدة خلال نفس الفترة لمعرفة هامش ربح الشّركة.

[10] هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين أو إعادة التأمين الاكتتاب به دون تعريض هامش ملاءتها المالية للخطر.

[11] Dong; W., Grossi, P., 2005- **Catastrophe Modeling: A New Approach to Managing Risk**, Huebner International Series on Risk, Insurance and Economic Security, Volume 25, Part III. https://springerlink3.metapress.com/content/w656735341111440n/resourcesecured/?target=fulltext.pdf&sid=npeiepksbllkpyczva5y114h&sh=www.springerlink.com, consulté le 07/08/2012.

[12] بتصرف عن حمّودة إبراهيم أحمد عبد النبي، 1998– **الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين**، عن الموقع: http://www.faculty.ksu.edu.sa, consulté le 08/08/2012.

[13] بتصرف عن سلمان حيّان، 2009– التأمين في سورية بين الواقع والآفاق. مجلة الرائد العربي، العدد (26)، الربع (1)، صادرة عن شركة الاتحاد العربي للتأمين بدمشق، سورية، ص:18–92.

[14] التقرير السّنوي للمتحدة للتأمين لعام 2010، ص71.

[15] بتصرف عن أحمد ممدوح حمزة، 2000– **اتفاقية الجات وقطاع التأمين–الوضع الحالي– آثار الاتفاقية– أسلوب المواجهة**. المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (24)، العدد (1)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ص: 381 –417.

[16] بتصرّف عن الجضعي خالد بن سعد، 2005– **تقنيات صنع القرار (تطبيقات حاسوبية)**. الجزء الثاني، دار الأصحاب بالرياض، السّعودية، ص 817.